السياسة الوطنية لمكافحة الأمراض السارية
في دولة الإمارات العربية المتحدة

مقدمة

يعتبر تفشي الأمراض السارية وما يتطلبه ذلك من إجراءات للتصدي لها من أبرز التحديات التي تواجهها المنظومات الصحية لجميع الدول خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار سرعة انتشار هذه الأمراض وانتقالها عبر أرجاء دول العالم نتيجة للتطور الحاصل في مستوى تنقل الأفراد وارتفاع نسق وحجم المبادلات بين الدول وهذا ما يجعل مكافحة هذه الأمراض في صدارة اهتمامات وأولويات السياسة الصحية المتبعة في دولة الإمارات

تعرف الأمراض السارية- تبعاً لتعريف منظمة الصحة العالمية- بأنها الأمراض التي تنتج من الإصابة بعدوى بعامل مسبب يمكن انتقاله من إنسان لإنسان أو من حيوان لإنسان أو من البيئة للإنسان بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

وتنتشر العديد من الأمراض السارية في الواقع نتيجة لانخفاض مستويات الحفاظ على البيئة وسوء التغذية وعدم الوعي بالسلوك الصحي الإنساني السليم ونظام المعيشة الذي يساعد على تجنب حدوث العدوى، ولا تزال العوامل الاجتماعية والبيئية والتكنولوجية في صدارة العوامل ذات التأثير الهائل على الأمراض السارية في جميع أنحاء العالم، وتسهيل ظهور الجديد منها وإعادة ظهور القديم منها، وأحيانا ظهورها في أشكال مقاومة للأدوية.

تشكل الأمراض السارية تهديدًا مستمرًا لجميع الأشخاص بغض النظر عن العمر، الجنس، نمط الحياة، الخلفية العرقية والوضع الاجتماعي والاقتصادي. هناك أمراض مستجدة لم تكن معروفة من قبل يتكرر بروزها باستمرار (مثل فيروس كورونا الشرق الأوسط، وإنفلونزا الطيور، والكائنات المقاومة للمقاقير) وهناك أمراض قديمة تعود إلى الظهور في حالة مقاومة العقاقير (مثل المكورات العنقودية الذهبية المقاومة للميثيسيلين) أو في مجموعة سكانية مختلفة (مثل السعال الديكي لدى المراهقين والشباب)، وعلى هذا النحو، يجب على الجهات المسؤولة عن مكافحة الأمراض السارية أن تعزز وتحافظ على قدراتها للمراقبة الدقيقة، ومواجهة الأمراض وتفشيها، وتعزيز جهودها في مجال التعليم، والتأهب مع دعم بيئة عمل إيجابية وفعالة، وتطوير قوى عاملة ذات مهارات عالية ودعمها، وتعزيز شراكات داخلية وخارجية قوية

وتشكل الأمراض السارية خطرا مستمرا على جميع الأشخاص، بمختلف الأوضاع الديموغرافية وتتسبب في المعاناة وفرض عبء مالي على المجتمع. وعلى الرغم من التقدم الحديث في المجالات الصحية مثل استخدام المضادات الحيوية واللقاحات هناك أمراض مستجدة يتم اكتشافها باستمرار في حين أن البعض الآخر يعيد الظهور في أشكال مقاومة للأدوية (مثل الملاريا، والسل، والبكتيريا الرئوية المقاومة للمضادات الحيوية)

الرؤية:

تعزيز صحة الفرد والمجتمع الإماراتي في إطار بيئة صحية خالية من مخاطر الأمراض السارية

الرسالة - الغاية:

إعداد إطار وطني متعدد القطاعات لمكافحة الأمراض السارية والتصدي لها في دولة الإمارات العربية المتحدة

الغرض من الإطار الوطني

تتزايد أهمية اتباع نهج استراتيجي أكثر تنسيقًا لإنجاح جهود مكافحة الأمراض السارية وتعزيزها مع التأكيد على أن مكافحة الأمراض بصورة فعّالة تقع على عاتق جميع مستويات وقطاعات الدولة بمختلف تخصصاتها لذلك فإن اتباع نهج وطني متعدد القطاعات في بعض المجالات يمكن أن يؤدي إلى استغلالًا أكثر فعاليةً وكفاءةً للموارد الوطنية.

هناك مزايا كبيرة للنهج المتسق وطنيًا وذلك من خلال توحيد الجهود لتشمل جميع جوانب مكافحة الأمراض السارية، مما يسمح بالتركيز على أولويات السياسة، والاستخدام الأمثل للموارد.

ويمكن للإطار الوطني أن يحقق فعالية أكبر بفضل التكامل بين الجهود المبذولة دون أي تغيير على مسؤوليات الحكومات، فهو ينطوي على التزام جميع الأطراف بالعمل معًا بشكل أفضل في مجالات المسؤولية المشتركة كما ينطوي على التزام بتحسين تنسيق وظائف الصحة العامة وخدمات مكافحة الأمراض السارية لتجنب التكرار، وتنسيق التخطيط والتنفيذ، وتحسين تبادل المعلومات، والابتكار.

ويتيح الإطار الوطني أيضا فرصةً آلية لإشراك القطاع غير الحكومي والمجتمع الأوسع على المستوى الوطني وذلك يؤدي إلى الغاية المنشودة بتطوير النظام الصحي لوقاية مجتمع دولة الإمارات من الأمراض السارية والسيطرة عليها، وتعزيز أنماط الحياة الصحية للحد من تلك الأمراض.

محاور السياسة
دعم القيادة والحوكمة
الشراكة
الجودة
تحسين نظم المعلومات والقدرة البحثية

الغايات (المرامى) ومجالات العمل

الإجراء 1-2 تحسين القدرة على التأهب والمواجهة

يُعد التأهب والمواجهة للطوارئ الصحية الوطنية مسؤوليةً تقع على عاتق الدولة ككل، وفيما يتعلق بحالات الطوارئ المتعلقة بالأمراض السارية، تُعد لجان القمة، بما في ذلك "اللجنة الوطنية لتنفيذ أحكام اللوائح الصحية الدولية ومكافحة الجائحات الصحية في دولة الإمارات"، بالغة الأهمية لتقديم المشورة بشأن المواجهة الوطنية مع التأكيد على أهمية التنسيق في حالات الطوارئ من قبل الجهات الصحية وغيرها من الجهات المعنية.
يُعد فهم الخصائص الوبائية المواجه من تهديدًا غير معروف، مثل أولئك الذين هم أكثر عرضةً لخطر العدوى أو النتائج الحادة، أمرًا حيويًا للإبلاغ عن المواجهات المستهدفة. وينبغي أن تحدد خطط التحقيق المتفق عليها مسبقًا أنواع البحوث والاستقصاءات الوبائية المطلوبة في المراحل المبكرة للوباء، وإقامة الشراكات اللازمة للاضطلاع بالبحث عند الحاجة. ولضمان جمع المعلومات بشكل منظم خلال حدث حاد، يجب وضع بروتوكولات استقصاء قبل الحدث لجمع البيانات عن عوامل الخطر، وشدة المرض، وغيرها من المعلومات السريرية بالإضافة إلى وضع مجموعة من السيناريوهات لدعم مواجهات الصحة العامة المرنة والقابلة للتكيف.
وفي هذا الإطار يجب التركيز على العناصر الأساسية التالية:

- تطوير القدرة المركزية على تقييم التهديدات ودعم اتخاذ القرارات بشأن التهديدات الجديدة والأحداث المتعددة الاختصاصات.
- وضع بروتوكولات استقصاء ما قبل الحدث لفاشيات الأمراض السارية.
- التأكد من أن التخطيط الخاص بالتهديدات يتضمن أفضل الأدلة، وأن البحوث التطبيقية (حيثما كان ذلك ممكنًا)، مثل النمذجة الرياضية، وأخذها بعين الاعتبار عند التخطيط.
- تجميع المعلومات الضرورية لتحليل الأحداث والمخاطر الصحية الوطنية المتعلقة بالأمراض السارية من الجهات ذات الصلة في الدولة، بما فيها القطاعات المسؤولة عن الترصد والتبليغ ونقاط الدخول البرية والجوية والبحرية وسائر الإدارات الحكومية وتعميم المعلومات على الجهات ذات العلاقة في الدولة.
- متابعة وتنفيذ كافة الإجراءات الفنية لمكافحة الجائحات الصحية بالتنسيق مع اللجان الوطنية المختصة بهذا الشأن.
- مواجهة الأمراض المشتركة التي تنتقل من الحيوان إلى الانسان و الواجب الإبلاغ عنها ، والذي يتطلب تنسيق مع جهة الاختصاص بالتعامل مع أي من هذه الأمراض

1-1 – ب تحسين قدرات الفحوص المخبرية في مجال الصحة العامة

يدعم التشخيص والتوصيف القائمان على المختبر للعوامل السارية جميع الوظائف الرئيسية في مكافحة الأمراض السارية.
وتعتمد المراقبة على التشخيصات الدقيقة وعلى التحديد السريع للعوامل المسببة، وتعتمد القرارات الاستراتيجية بشأن الفاشيات التي يحتمل أن تكون خطيرة والتي قد تؤدي إلى استخدام موارد كبيرة، على نتائج الفحوص المخبرية. وأصبحت الفحوص المتخصصة مثل فصل الجزيئات الوراثية للبكتريا عن طريق التيار الكهربائي كوسيلة مهمة في تحديد مسارات النقل، ومجموعات الفاشيات، والسلالات الناشئة والفيروسية. وتساعد الفحوص المتخصصة على تصميم تقنيات الوقاية (مثل تركيب لقاح الإنفلونزا) والعلاج من العدوى (مثل حالات مقاومة مضادات الميكروبات).

يتم تحسين قدرة وأداء خدمات مختبرات الصحة العامة عن طريق:

- إنشاء وتمكين المختبرات الرائدة لتنسيق النشاط الوطني واستعراض الموارد المتاحة، فيما يتعلق بالتهديدات والفحوص والتكنولوجيات الخاصة، ويعتمد ذلك على قوة الشبكات القائمة ويحافظ على الخبرة في النظام.
- ربط المرافق المرجعية القائمة ومؤسسات الخبرة، ودمج البرامج المرجعية الوطنية في جميع مرافق الدولة الصحية

يجب أن تتيح شبكات مختبرات الصحة العامة المنظمة والمتكاملة على الصعيد الوطني ما يلي:

- تطوير تقنيات الفحوص المخبرية من خلال مزيج من الفحوص المرجعية في موقع واحد فيما يتعلق بالكائنات غير المألوفة، ومواءمة تكنولوجيا وأساليب الفحوص فيما يتعلق بالكائنات ذات الأولوية في مجال الصحة العامة؛ وأساليب التحقق لمقارنة نتائج الاختبار من التكنولوجيات والأساليب المختلفة لذلك.
- بذل جهود منقدمة لربط وتبادل المعلومات المخبرية لدعم أهداف المراقبة والمكافحة؛ وتحسين تدفق المعلومات لجميع مقدمي خدمات مكافحة الأمراض السارية.

الغايات (المرامي) وإجراءات العمل:

إن أهداف ومجالات عمل السياسة الوطنية لمكافحة الأمراض السارية تتوافق مع خطة العمل العالمية في مجال التصدي للأمراض السارية لمنظمة الصحة العالمية ومع دراسة أفضل الممارسات العالمية وذلك مع مراعاة التوصيات المنبثقة عن ورشة العمل التي عقدت بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية ومختلف الجهات الصحية وغير الصحية المعنية في الدولة، وعلى الاجتماعات التي تم تنظيمها مع مختلف الجهات المعنية المذكورة. وهذه الأهداف تشمل الآتي:

الغاية (المرمى) 1- تحسين قدرات الوقاية من الأمراض السارية واكتشافها ومواجهتها			
الإجراء 1-1	الإجراء 1-2	الإجراء 1-3	الإجراء 1-4
تحسين قدرات التقصي والمراقبة وتحسين قدرات الفحوص المخبرية للصحة العامة	تحسين القدرة على التأهب والمواجهة	تنفيذ سياسات الوقاية القائمة على الأدلة	الاتصالات الفعّالة في مجال الصحة العامة والوقاية من الأمراض السارية

الغاية (المرمى) 2- تحسين تنظيم وتنفيذ استراتيجيات مكافحة الأمراض السارية	
الإجراء 2-1	تأييد ودعم القيادة والحوكمة
الإجراء 2-2	تدعيم (تعزيز) القوى العاملة
الإجراء 2-3	تحسين نظم المعلومات والقدرة البحثية
الإجراء 2-4	التمويل والبنية التحتية الكافية والمناسبة
الإجراء 2-5	الشراكات والشبكات الوطنية الفعالة
الإجراء 2-6	التعاون الدولي

المبادئ التوجيهية

- تحديد الأولويات الوطنية للوقاية من الأمراض السارية
- تطوير القدرات الوطنية لضمان وضع سياسات منهجية وتعاونية للتهديدات بالأمراض السارية ذات الأولوية
- التأكد من أن برامج الوقاية الفعّالة المعروفة متسقةً ومنفذةً على الصعيد الوطني، وذلك إلى جانب أطر الرصد والتقييم
- التواصل مع الباحثين وإجراء البحوث المتعلقة بالسياسات لدعم وضع السياسات القائمة على الأدلة

المرمى 1- تحسين قدرات الوقاية من الأمراض السارية واكتشافها ومواجهتها

الإجراء 1-1 تحسين المراقبة وقدرات الفحوص المخبرية في مجال الصحة العامة

1-1-أ التقصي والمراقبة

تعد عملية التقصي والمراقبة الوطنية لمكافحة الأمراض السارية، وهي جمع وتحليل المعلومات عن الأمراض التي توفر بيانات للعمل، معلوماتٍ أساسيةً للحد من الأمراض ومكافحة الفاشيات وبالتالي إنقاذ المجتمع من انتشارها، كما تُعد بيانات المراقبة ضروريةً لرصد الكفاءة، والتوقيت، والفعالية من حيث التكلفة للجهود الحالية الرامية إلى الوقاية والمكافحة، ولتحديد الثغرات واستراتيجيات الوقاية المستحدثة

يتطلب تحسين مراقبة الأمراض السارية على المستويات الوطنية اتفاقًا بشأن أولويات استراتيجية المراقبة الوطنية، بما في ذلك:

- العمل من أجل العمل البيني لمراقبة الأمراض التي يجب الإبلاغ عنها في الوقت المناسب، ووضع مؤشرات المراقبة التي تدعم أهداف مكافحة الأمراض؛ والالتزام بالتحسين المستمر المنهجي ذي الجودة العالية.
- تحسين تجربة المراقبة من خلال تحسين التنسيق وتوفير الدعم الحكومي، وشبكة رصد الأمراض السارية في دولة الإمارات، وكذلك المراكز الوطنية والمؤسسات البحثية المستقلة.
- تحديث المراقبة من خلال الروابط الرسمية مع مجموعات البيانات الحالية واستخدام التكنولوجيا لتحسين جودة البيانات وإمكانية الوصول إليها، وزيادة حساسية وقدرة نظم المراقبة لرصد الأمراض السارية بما فيها الأمراض المشتركة ومحدداتها.
- تحديد فرص تطوير نظم المراقبة الفعّالة الخاصة بالأمراض الناشئة ومسارات التكامل بين هذه النظم، وتشجيع سبل الابتكار فيها.
- التعرف على حالات أو مجموعات حالات للتنبيه إلى اتخاذ إجراءات تدخلية لمنع انتقال الأمراض أو تخفيض معدل الإصابة بالأمراض أو الوفيات
- تحديد المشاكل الصحية الجديدة والأمراض الناشئة؛
- تقييم تأثير الأحداث الصحية على الصحة العامة أو تحديد وقياس الاتجاهات؛
- قياس العوامل السببية في الأمراض (على سبيل المثال، عوامل الخطر) للشروع في اتخاذ إجراءات لمنع بداية المرض؛
- إثبات الحاجة إلى البرامج والموارد التدخلية، وتخصيص الموارد أثناء عملية التخطيط الصحي؛
- مراقبة فعالية إجراءات الوقاية والمكافحة، والاستراتيجيات التدخلية والسياسات الصحية وتقييم أثرها
- توفير بيانات للبحوث وإعداد فرضيات تؤدي إلى دراسات تحليلية عن عوامل الخطر المسببة للأمراض، أو انتشارها، أو استفحالها؛
- قياس التقدم المحرز نحو تحقيق الاستراتيجية الصحية والمؤشرات الوطنية بالإضافة إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة

وفي هذا الإطار يجب التركيز على العناصر الأساسية التالية:

- التقييمُ المستمر لاحتياجات القوى العاملة الحالية والمستقبلية وتحديدُ الكفاءات والمهارات اللازمة لتقديم خدمات الأمراض السارية العالية الجودة. واستنادًا إلى تحليلات القوى العاملة في مجال الصحة العامة، فمن المرجح أن تشمل مجالات نقص المهارات ما يلي: علم الأوبئة والإحصاء الحيوي، وعلم الأمراض وعلوم المختبرات، ومعلوماتية الصحة العامة وتكنولوجيا المعلومات، وتقييم السياسات والبرامج.
- التدريب والتطوير المستمر في مجال مكافحة الأمراض السارية لعاملي الخط الأمامي في مجال الصحة لمنع انتشار حالات الأمراض السارية وإدارتها بشكل صحيح، مع تقديم المشورة بشأن مكافحة العدوى والوقاية منها
- ضمان الموارد اللازمة، وتحسين إجراءات العمل وبيئة العمل لدعم قدرة الموظفين على الأداء، وتوفير فرص التقدم من أجل زيادة الرضى الوظيفي
- حماية العاملين في القطاع الصحي من العدوى المحتملة خلال قيامهم بمهام أعمالهم
- تقديم الدعم الفعال للابتكار، التفكير النقدي، والمساهمات الفردية والجماعية والاعتراف بها
- جذب قوى عاملة متنوعة ذات مهارات عالية والحفاظ عليها وتطويرها
- توفير فرص مجدية وعادلة للتدريب والتطوير المهني، والتعزيز الوظيفي لجميع القوى العاملة في مكافحة الأمراض السارية

المرمى 2- تحسين تنظيم وتنفيذ إجراءات مكافحة الأمراض السارية

الإجراء 2-1 تأييد ودعم القيادة والحوكمة

تتمثل التحديات الرئيسية التي تواجه مكافحة الأمراض السارية الوطنية في: تحسين عملية التنسيق بين الجهات ومقدمي الخدمات الذين يعملون في إطار مكافحة الأمراض السارية، وتحسين الربط بين إجراءات مكافحة الأمراض السارية المنبثقة من القطاعات المختلفة في الدولة، داخل الرعاية الصحية وخارجها. ويُعد ذلك أمراً مهمًا بصفة خاصة لدعم نهج "وان هيلث" للأمراض التي تتجاوز القطاع الإنساني إلى نهج أشمل يتضمن المجال الحيواني والزراعي.

- تعزيز التعاون والتكامل بين مقدمي خدمة مكافحة الأمراض السارية للتركيز على الأولويات الوطنية في مكافحة الأمراض السارية، والاحتياجات الصحية للسكان
- تنسيق وتحسين الجهود الوطنية للوقاية والاكتشاف والمواجهة، وفعالية الرصد، والنتائج؛ وذلك للحد من التكرار وسد الفجوات؛
- إطار وطني متكامل متعدد القطاعات من خلال: قيادة قوية ومشاركة ودعم من المجتمع.
- توقعات أداء واضحة من حيث تحديد احتياجات مكافحة الأمراض السارية وصحة السكان مع تحديد مسؤوليات التقدم المحرز في تلبية تلك الاحتياجات؛
- توفير التمويل اللازم لدفع التكامل، وتنسيق المشورة الفنية وأنشطة المراقبة الوطنية، وتوفير التعليم والتدريب، وضمان سد الفجوات في ترتيبات القدرات الوطنية.

الإجراء 2-2 تعزيز القوى العاملة (الموارد البشرية)

يجب تعزيز القوى العاملة الحالية والمستقبلية في مجال مكافحة الأمراض السارية وتدريبها لمواجهة التحديات حيث تجمع القوى العاملة في مجال مكافحة الأمراض السارية مختلف المهنيين الذين لا يكونوا دائمًا مصنفين في الفئات التقليدية للقوى العاملة في مجال الصحة، التي تشمل المهنيين السريريين ومهني الصحة العامة. وتحقيقًا لهذه الغاية، هناك حاجة إلى برامج تدريب متخصصة في علم الأوبئة التطبيقية لدعم تطوير مهارات مكافحة الأمراض السارية. ومن شأن زيادة تطوير مثل هذه البرامج أن تكفل لدولة الإمارات القدرة البشرية على تصميم برامج المراقبة والترصد، والاستقصاء في حالات الفاشيات، واستخدام الأدوات التفسيرية حتى تتم ترجمة بيانات الصحة العامة إلى أدلة مفيدة لصانعي القرار. ويُعد ضمان القدرة على التدخل السريع لدعم حالات الطوارئ الوطنية أمرًا حيويًا.

الإجراء 1-3 تنفيذ سياسات الوقاية القائمة على الأدلة

تتطلب حماية المجتمع من الأمراض السارية سياسات قائمة على الأدلة تدعم تنفيذ تدابير الوقاية من تلك الأمراض، وتحسين صحة السكان المعرضين للخطر. ولبلوغ الفعالية القصوى لابد من اتفاق وطني بشأن أولويات الوقاية.
وفي هذا السياق لا بد من التأكيد على أن تدعم التقييمات المنهجية للمخاطر التخطيط عن طريق تقييم الاتجاهات الحالية والتنبؤات المستقبلية للمرض في سياق العوامل الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والبيئية التي تقود مدى انتشار الأمراض السارية، ويؤدي تزايد الاعتراف بالعلاقة بين بعض حالات العدوى والأمراض المزمنة (عدوى التهاب الكبد الفيروسي المزمن تسبب سرطان الكبد، وفيروس الورم الحليمي البشري يسبب سرطان عنق الرحم، والعدوى البكتيرية للملوية البوابية ترتبط بسرطان المعدة) إلى تسليط الضوء على الحاجة إلى التخطيط على المدى الطويل.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أهمية الاعتراف بأن الوقاية تشمل المحددات الطبية الحيوية والاجتماعية، والبيئية، والاقتصادية، والسلوكية على المستوى الصحي لذا يجب أن يمتد وضع السياسات إلى ما وراء مجتمعات الصحة العامة والرعاية الصحية لإشراك أصحاب المصلحة والشركاء الآخرين في العديد من القطاعات والتخصصات.

ويجب أن يشمل وضع السياسات تجميع وتفسير الأدلة ذات الجودة العالية ذات الصلة لمجال مكافحة الأمراض السارية وينبغي أن تكون البحوث الموجهة نحو السياسات مرنة ومناسبة وفعالة من حيث التكلفة؛ وذلك للاستفادة إلى أقصى حد من البيانات والشراكات القائمة في مجتمع مكافحة الأمراض السارية.

وفي هذا الإطار يجب التركيز على العناصر الأساسية التالية:

- تحديد الأولويات الوطنية للوقاية من الأمراض السارية.
- تطوير القدرات الوطنية لضمان وضع سياسات منهجية وتعاونية للتهديدات بالأمراض السارية ذات الأولوية.
- التأكد من أن برامج الوقاية الفعالة المعروفة متسقة ومنفذة على الصعيد الوطني، وذلك إلى جانب أطر الرصد والتقييم.
- تحديد الأدوات ذات التأثير العالي للحد من الأمراض السارية والتحقق منها، بما في ذلك اللقاحات الجديدة؛ واستراتيجيات وأدوات مكافحة العدوى وعلاجها بما في ذلك تجميع المعلومات الضرورية لتحليل الأحداث والمخاطر الصحية ذات العلاقة بمشكلة مقاومة الميكروبات وتعميم المعلومات على الجهات المعنية في الدولة فيما يخص هذا الشأن.
- وضع برامج منبثقة من السياسات المبنية على الأدلة في المجالات التي تواجها الدولة في مكافحة المخاطر المرتبطة بالأمراض السارية التي تنتقل كمثال من المنشآت الصحية أو التي تنتقل من الحيوان للإنسان.
- التواصل مع الباحثين واجراء البحوث المتعلقة بالسياسات لدعم وضع السياسات القائمة على الأدلة

الإجراء 2-4 التمويل والبنية التحتية الكافية والمناسبة

لا تزال هناك تحديات في تحديد حجم الإنفاق على الصحة العامة نظرًا للتغييرات في التمويل، وعدم وجود تقييم لفعالية تكاليف أنشطة الصحة العامة المتعلقة بالأمراض السارية.

تُعد آليات التمويل المناسبة ضروريةً لضمان استدامة وظائف النظام، وخاصةً المراقبة والمراقبة المخبرية وفي هذا الإطار يجب التركيز على العناصر الأساسية التالية:

- زيادة النظر في فعالية التكاليف والكفاءة النسبية للمناهج المختلفة عبر مجموعة من تدخلات مكافحة الأمراض السارية.
- مرونة برامج التمويل للسماح بالتكيف مع الأولويات الناشئة.
- تحديد فجوات القدرات الوطنية والتركيز على التدخلات الفعالة من حيث التكلفة لتحقيق تحسينات مستدامة في الوقاية من الأمراض السارية.

الإجراء 2-5 الشراكات والشبكات الوطنية الفعالة

هناك حاجة إلى الجهود المستمرة، والمنسقة، والمتكاملة للكثير من الجهات المعنية والأفراد والجماعات لبناء نظام قوي لمكافحة الأمراض السارية قادرًا على الوقاية من الأمراض المتوطنة ومكافحتها ومواجهة التهديدات الجديدة والناشئة. وتؤدي جميع مستويات الحكومة، والوكالات غير الحكومية، والمؤسسات المهنية، والقطاع الخاص، والمجتمع أدوارًا في هذا الصدد.
تعمل الشراكات الاستراتيجية على تحسين التعاون وتقديم الخدمات، وذلك عبر الاستجابة السريرية، والمراقبة، والاكتشاف المخبري، والبحوث، والسياسات.
يتعين الاعتراف بالجمهور كشريك رئيسي حيث يمكن للأفراد تقليل احتمال التقاط العديد من الأمراض السارية عن طريق تلقي اللقاحات من البرنامج الوطني للتحصين، واعتماد السلوكيات الوقائية، والالتزام بممارسات العمل الآمنة، ويُعد إشراك الجمهور والتأثير على تغيير السلوك من الأمور البالغة الأهمية لمكافحة الأمراض السارية.
وفي هذا الإطار يجب التركيز على العناصر الأساسية التالية:

الإجراء 1-4: الاتصالات الفعالة في مجال الصحة العامة والوقاية من الأمراض السارية (زيادة الوعي)

تُعد الاتصالات في مجال الصحة أمرًا مهمًا وبوجه خاص في مجال الأمراض السارية، ويعتبر ظهور الكائنات السارية الجديدة والمقاومة الميكروبية للعقاقير العلاجية، والأمراض الناشئة الجديدة تهديداتٍ للصحة العامة باعتبار أنها تساعد على انتشار الأمراض بشكل سريع وغير متوقع، وقد وسّعت هذه الاتجاهات من نطاق دور التواصل وزيادة الوعي في هذا المجال كعنصر حيوي في رفع الجهود المبذولة في مجال الصحة العامة.

وتشكل الاتصالات المتعلقة بالمخاطر الصحية تخصصًا ناشئًا في مجال الصحة العامة، مما يتطلب إيلاء اهتمام أكبر للاستراتيجيات القائمة على الأدلة وتقييم الطرق القائمة التي تتواصل بها الحكومة مع الجمهور، فهي تعتبر قناة ذات اتجاهين تتطلب من الحكومة الاستماع إلى معرفة وفهم المعلومات الصحية العامة وتقييمها، بدلًا من الاعتماد على وسائل الاتصال المعيارية مثل صحائف الوقائع أو الحملات الإعلانية.

تحتاج برامج الاتصالات في مجال الصحة إلى النظر في مجموعات محددة تمثل مجموعات مختلفة من المعتقدات، والقيم، والاتجاهات، والمعايير والتصورات الاجتماعية والثقافية. ولذلك فإن استخدام استراتيجيات وتقنيات محددة للاتصالات في مجال الصحة يمكن أن يصمم الرسائل لتعظيم الاهتمام العام، وزيادة الوعي بالمخاطر الصحية، والمساهمة في تحسين مستويات محو الأمية الصحية، وتعزيز الحلول، وزيادة احتمالية اعتماد السلوكيات والممارسات الصحية.

وينبغي تنسيق الرسائل الوطنية تنسيقًا مركزيًا لضمان توفير معلومات متسقة ودقيقة وفي الوقت المناسب للجمهور، سواء بصورة مباشرة أو من خلال المؤسسات الإعلامية. ويجب أن يتولى قائد معترف به وموثوق فيه قيادة الاتصالات العامة.

يمكن تحقيق التغيير من خلال:

- جعل الاتصالات جزءًا لا يتجزأ من جميع الأعمال العلمية والتقنية للأمراض السارية، وربطها بالتدخلات القائمة على الأدلة والتقييم.
- رفع مستوى وعي المجتمع بالعوامل والمخاطر التي تؤثر على صحة الإنسان ومسبباتها وترسيخ الشعور بالمسؤولية الفردية والجماعية والعمل على زيادة توعية المجتمع بأساليب الوقاية الصحية.
- الالتزام ببحث أثر الاتصالات في مجال الصحة في مكافحة الأمراض السارية، وتحديد أكثر الاستراتيجيات فعاليةً لتلبية احتياجات المجموعات السكانية ذات مستويات الإلمام بالقراءة والكتابة المنخفضة، والمجموعات المعرضة للخطر والمحرومة والتي يصعب الوصول إليها.
- وضع مبادئ توجيهية بشأن الاتصالات في قطاع الصحة لجميع المخاطر تحدد وظائف ومسؤوليات الجهات الصحية، بما في ذلك المتحدثين الرسميين المتفق عليهم والأهداف والإجراءات والجماهير المستهدفة لمختلف مراحل طوارئ الأمراض السارية الوطنية.
- تقييم فعالية أنشطة التعليم والتوعية التي توفرها مكافحة الأمراض السارية

- تحليل ودراسة وتقييم القدرات الأساسية اللازمة لتطبيق اللوائح الصحية الدولية وتطوير المتطلبات الوطنية لتعزيز هذه القدرات بالتنسيق مع الجهات المعنية وذلك في المجالات التالية: التشريعات والتنسيق والترصد والاستجابة والتأهب والإعلان عن المخاطر
- التقييم الدوري لأداء الدولة في تطبيق أحكام واشتراطات اللوائح الصحية الدولية وتقديم تقارير دورية إلى المنظمات العالمية المختصة بهذا الشأن

- التنسيق مع شركاء تعزيز الصحة العامة، والرعاية الصحية، والشركاء الآخرين لتنفيذ السياسات التي تحسّن صحة الأفراد في الدولة.
- إشراك القطاع غير الحكومي والمجتمع الأوسع نطاقًا على المستوى الوطني ومساعدة الحكومة المحلية، والشركات، وقادة المجتمع لتحسين أنشطة التأهب المحلية.
- التواصل مع الجمهور بشأن الجهود المترابطة اللازمة للوقاية من الأمراض السارية ومكافحتها ودورهم في حماية صحتهم.

الإجراء 2-6 المشاركة الدولية الفعالة

تؤدي سرعة وحجم السفر الوطني والدولي إلى عدم القدرة على إدارة الأمراض السارية داخل الدول، وتُعد المشاركة الدولية الفعالة أمرًا حيويًا للحد من المخاطر العالمية للأمراض السارية، وينبغي أن يكون تحسين مكافحة الأمراض السارية الوطنية فرصةً لتحسين تنظيم الأنشطة، والعلاقات، والبرامج الصحية الدولية في دولة الإمارات.
توفر اللوائح الصحية الدولية إطارًا قانونيًا وسياسيًا لاكتشاف الفاشيات ذات الأهمية الدولية واحتوائها. وبموجب اللوائح الصحية الدولية ، يتعين على جميع الدول الأعضاء في منظمة الصحة العالمية (حوالي 200 دولة) الحفاظ على أو تطوير القدرات الأساسية لمراقبة الأمراض، والإبلاغ عنها، والقدرة على المواجهة، مع تقديم الدول الصناعية الدعم الفني للدول الأقل نموًا، ويهدف تنفيذ اللوائح الصحية الدولية إلى تحسين قدرة جميع الدول على اكتشاف تهديدات الصحة العامة وتقييمها والإبلاغ عنها ومواجهتها.
وقد تم تحديد منطقة آسيا والمحيط الهادئ وبعض الدول الإفريقية مركزًا للأمراض السارية الناشئة، مع آثار كبيرة محتملة على التنمية الصحية، والاجتماعية، والاقتصادية. وتصب المشاركة الإقليمية الاستباقية للتخفيف من الأوبئة المحتملة في المصلحة الوطنية لدولة الإمارات.

يجب تعزيز الدعم المنسق في المجالات التالية:

- المبادرات الثنائية والمتعددة الأطراف في مجال مكافحة الأمراض السارية، وخاصةً اكتشاف التهديدات الناشئة ومواجهتها، بما في ذلك مقاومة العقاقير، والإنفلونزا الجائحة، والأحداث الإرهابية البيولوجية.
- تخصيص المزيد من الموارد البشرية وغيرها من الموارد لدعم أنشطة المراقبة، والتأهب، والوقاية، والمكافحة
- الرصد المستمر لشبكات مراقبة الأمراض السارية الإقليمية والعالمية، مثل الشبكة العالمية للإنذار بحدوث الفاشيات ومواجهتها التابعة لمنظمة الصحة العالمية.

الإجراء 2-3 تحسين نظم المعلومات والقدرة البحثية

يعتمد اتخاذ القرارات المتعلقة بالصحة العامة اعتمادًا شديدًا على توافر بيانات دقيقة في الوقت المناسب، ويتمثل دور نظم المعلومات الصحية، بما في ذلك نظم المراقبة والمعلومات المخبرية، في توليد هذه البيانات وتحليلها ونشرها. وتُعد التقنيات هي عوامل التمكين للتغيير في مكافحة الأمراض السارية ودعم وظائف المراقبة الأساسية للأمراض السارية، بما في ذلك المراقبة المخبرية.

وفي هذا الإطار يجب التركيز على العناصر الأساسية التالية:

- تحسين نظم المعلومات ونظم المراقبة والبنية التحتية القوية لتكنولوجيا المعلومات بالإضافة إلى تحسين الروابط بين نظم المعلومات الصحية المختلفة لتعزيز جودة تحليلات البيانات وعمقها وقوتها وتقديم إجابات أكثر دقةً على أسئلة المراقبة أو البحث

- إنشاء سجل وطني لتسجيل الأمراض السارية التي تم الإبلاغ عنها بالإضافة للأمراض التي تم اكتشافها من خلال المسوحات الوطنية.

- الاعتراف ببحوث الصحة العامة كمصدر أساسي للمعلومات لصنع القرارات، وتعتبر البحوث ضرورية لتحسين أداء التدخلات في مجال الصحة العامة حيث يكون دورها من أهم الأدوار في جميع وظائف مكافحة الأمراض السارية حيث تتعلق أنشطة البحوث التي تؤدي إلى وضع استراتيجيات تقلل من تأثير العدوى بالسياسات، ومن الأمثلة على ذلك: تحديد نشوء العدوى؛ ووضع فحوص تشخيصية؛ وفهم أوبئة الأمراض السارية؛ وتطوير لقاحات آمنة وفعالة؛ والبحث عن علاجات جديدة؛ واكتشاف عوامل جديدة؛ واستخدام المعرفة القائمة لضمان وضع استراتيجيات محدثة وقائمة على الأدلة.

- التنسيق البحثي الهادف من أجل ضمان أن تتم تلبية احتياجات المعلومات المستمرة، وأن تظل القدرة على تلبية الاحتياجات العاجلة في حالات طوارئ الصحة العامة قائمةً في الدولة.

- تمويل أبحاث مكافحة الأمراض السارية باعتبارها من عوامل تمكين نظام المكافحة.
- تحويل المعلومات إلى أدلة تدعم صنّاع القرار